TD/B/42(2)/3
TD/B/WG.8/4

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد عن دورته الأولى

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/42(2)/3
TD/B/WG.8/4
2 November 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد عن دورته الأولى

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥

(A) GE.95-53680

المحتويات

الفصل		الفقرات
	مقدمة	١ - ٧
الأول -	تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي في قطاعات وأسواق مختارة (البند ٣ من جدول الأعمال)	
	تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا كما هو وارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي (البند ٤ من جدول الأعمال)	٨ - ٨٧
الثاني -	المسائل التنظيمية	٨٨ - ٩٢

المرفقات

الأول - موجز الرئيس

الثاني - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للفريق العامل المخصص

الثالث - العضوية والحضور

مقدمة

١- عقد الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد دورته الأولى في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وعقد الفريق العامل المخصص أثناء الدورة ٦ جلسات عامة رسمية و٨ جلسات غير رسمية.

البيانات الاستهلالية

٢- قال **الأمين العام للأونكتاد**، في بيانه الافتتاحي، إن التجارة قد ظلت دائماً مبرر وجود الأونكتاد، وإنه، على الرغم من حدوث تغيرات ذات شأن في الاقتصاد العالمي ومن إنشاء منظمة التجارة العالمية، فما زال للأونكتاد دور مركزي ينهض به في جميع الميادين المكَمِّلة لعمل المنظمة المذكورة. ويتعين إقامة الدليل العملي على أن الأونكتاد يؤثر فعلاً في سياق التجارة الدولية.

٣- وأضاف قائلاً إن الغرض من اجتماع الفريق العامل المخصص هو تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية على الاستفادة من اتفاقات جولة أوروغواي. وأكد أهمية الاتفاق المتعلق بالزراعة، حيث إنه يزيل تقريبا جميع الحواجز غير التعريفية، ويثبِّت جميع معدلات التعريفة في قطاع الزراعة ويضع ضوابط لتدابير الدعم. كما حقق الاتفاق المذكور التزاماً بتجميد التدابير الحمائية وإلغائها تدريجياً، وأوجد أساساً راسخاً لمواصلة العملية المفضية إلى اقتصاد زراعي عالمي منفتح وقائم على السوق. كذلك، فإن الاتفاق على إنهاء النظام التمييزي والتقييدي الذي شوَّه التجارة العالمية في المنسوجات طوال ما يزيد على ثلاثة عقود، والذي أدى، بوجه خاص، إلى معاقبة البلدان النامية، هو واحد من أعظم أوجه نجاح جولة أوروغواي.

٤- واستدرك قائلاً إنه على الرغم من كون المحصلة الشاملة لجولة أوروغواي في هذه المجالات المحددة محصلةً ايجابية قطعاً، فربما توجد عثرات كثيرة تواجه الترجمة الفعلية للالتزامات إلى فرص تجارية ملموسة. وعليه، فمن الضروري تحديد الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقات تحقيقاً فعلياً.

٥- وبَيَّن أن البلدان النامية قد شاركت في جولة أوروغواي وتعهدت بالتزامات أكثر صرامة، إيماناً منها بأن المكاسب الأطول أجلاً ستُعوِّض عن التضحيات القصيرة الأجل. وعليه، فإن إدماج البلدان النامية، والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية، إدماجاً أتم في النظام التجاري الدولي سيستلزم مواصلة الزخم صوب تحرير التجارة والتصدي لأية اتجاهات حمائية، وذلك بقيام الشركاء التجاريين الرئيسيين بتطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية وضوابطها تطبيقاً فعالاً. وسيلزم أيضاً بذل جهود كبيرة في سبيل تعيين الفرص التجارية التي تنتج عن الاتفاقات وتمكين البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية من الاستفادة تماماً من هذه الفرص. وستحتاج هذه البلدان إلى دعم من أجل النهوض بمؤسساتها، ومن أجل وضع السياسات التجارية والتنسيق بينها وتنفيذها، ومن أجل تعزيز قدراتها التفاوضية، وتكييف تشريعاتها التجارية المحلية مع نظام التجارة الدولية الجديد، ومن أجل الوصول إلى المعلومات التجارية. وفيما يتعلق بخطر تهميش أقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية، أشار إلى الحاجة إلى ايجاد مكونات

محددة لآلية شبكة أمان. وإضافة إلى ذلك، سيتعين استحداث تدابير داعمة بغية رفع مستوى القدرة التنافسية والطاقة التصديرية. ودعا الفريق العامل المخصص إلى وضع توصيات أدق في هذا الشأن.

٦- وفيما يتعلق بحالة البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، التي تجتاز اقتصادات الكثير منها مرحلة الانتقال الصعبة إلى الاقتصاد السوقي، قال إنه ينبغي أن يتاح لهذه البلدان أن تستفيد من الفرص التي تتيحها اتفاقات جولة أوروغواي بينما يجري التفاوض على انضمامها إلى هذه الاتفاقات.

٧- وقال إنه طُلب إلى الأونكتاد، في كرتاخينا، أن ينهض بالمسؤوليات الجسام المتعلقة بتحليل السياسات العامة والتوصل إلى توافق في الآراء في مجال التجارة الدولية. وأوضح أنه، مع اختتام جولة أوروغواي، وفي ضوء ما استجد من مسائل، دخل المجتمع الدولي فترة لم يتحقق فيها بعد توافق في الآراء بشأن الإجراء المناسب الذي ينبغي اتخاذه. وقال إن عملية تحليل السياسات العامة وإيجاد توافق في الآراء مستقبلاً هي نشاط مستمر ويجري على الصُّعُد الدولي والاقليمي والوطني، في هيئات رسمية وغير حكومية على السواء. ويتمثل دور الأونكتاد في ضمان عدم إغفال البُعد الانمائي في هذه العملية. وأضاف أنه مصمم على ضمان أن يكون الأونكتاد على مستوى مسؤولياته، وأنه ينتظر من الفريق أن يوفّر التوجيه للمؤتمر في تحديده لبرنامج الأونكتاد فيما يتعلق بالشؤون التجارية للسنوات الأربع القادمة.

الفصل الأول

تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي في قطاعات وأسواق مختارة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

و

تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً كما هو وارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٨- كانت الوثائق التالية معروضة على الفريق العامل المخصص من أجل نظره في هذين البندين:

"تحليل الفرص التجارية الناشئة عن جولة أوروغواي في عدد مختار من القطاعات: الزراعة والمنسوجات والملابس والمنتجات الصناعية الأخرى - تقرير أعدته أمانة الأونكتاد" (TD/B/WG.8/2 وAdd.1) (البند ٣ من جدول الأعمال).

"ترجمة أحكام جولة أوروغواي الخاصة بأقل البلدان نمواً إلى عمل ملموس: القضايا المطروحة والمتطلبات على صعيد السياسة - تقرير من أمانة الأونكتاد" (TD/B/WG.8/3 وAdd.1) (البند ٤ من جدول الأعمال).

"Implementation of the Uruguay Round Agreement on Agriculture by major developed countries" (UNCTAD/ITD/16) (بالانكليزية فقط)؛

"Preliminary analysis of opportunities and challenges resulting from the Uruguay Round Agreement on Textiles and Clothing: report by the UNCTAD secretariat" (UNCTAD/ITD/17) (بالانكليزية فقط)؛

"Opportunities for industrial products in major developed country markets" (UNCTAD/ITD/Misc.37).

٩- قال رئيس قسم القضايا النظمية التابع لشعبة التجارة الدولية، لدى عرضه للبند ٣ من جدول الأعمال، إن الأمانة قدمت تقييمها لنتيجة جولة أوروغواي إلى مجلس التجارة والتنمية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقال إن المجلس رأى أنه يلزم إجراء المزيد من التحليل للسياسات، لا سيما في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والمنسوجات والملابس والخدمات، بغية تقديم مقترحات ملموسة وأن أنشطة الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديدة قد تكون ذات صلة بكثير من هذه المسائل. وقد أتاح ذلك للأمانة

الإرشاد في إعداد الوثائق المتعلقة بالبند ٣. وقد أبرزت هذه الدراسات الفرص التجارية الملموسة الناتجة عن التنازلات التعريفية في جولة أوروغواي من جانب كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي القطاع الصناعي، أدى تطبيق نهج "الصفر مقابل الصفر" إلى تحرير كبير للتعريفات وزيادة هامة في نسبة التجارة التي تتمتع بالدخول المعفي من الرسوم الجمركية والتي تشمل بعض المنتجات ذات الأهمية للبلدان النامية. بيد أن التخفيضات في عدد من القطاعات ذات الأهمية للبلدان النامية كانت أقل من المتوسط. ولا تزال التعريفات العالية باقية هي ودرجة من التصاعد في التعريفات.

١٠- وقال إن الفرص المستمدة من الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس، الذي نص على إلغاء ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف تدريجياً خلال فترة تبلغ عشر سنوات، ستنشأ عن إزالة فئات من المنتجات من الحصص خلال المراحل الأربع المعنية. وعن معدلات النمو التي ستؤدي إلى زيادة الحصص إلى حين إزالتها، لا سيما لصغار الموردين، وعن إزالة القيود الأخرى التي لا تتفق مع أحكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) والتي ترد على الواردات من المنسوجات والملابس. وسيوفر هذا فرصاً سوقية كبيرة، بما في ذلك لبلدان نامية كثيرة ستصبح بسرعة مستوردة هامة للمنسوجات. وقد تكون الفرص في القريب العاجل محدودة لقيام البلدان المستوردة عموماً بتأجيل "إدماج" المنتجات التي تخضع حالياً لقيود إلى أبعد تاريخ ممكن. وفضلاً عن ذلك، فإذا لم تمارس البلدان الانضباط في اللجوء إلى تدابير الضمان الانتقالية، فإن الفرص التجارية في الأجل القصير ستكون عديمة الجدوى.

١١- وقال إن الاتفاق المتعلق بالزراعة بتحويله الحواجز غير التعريفية على الحدود إلى معدلات تعريفات جمركية وتثبيت جميع التعريفات في هذا القطاع، وبوضع حدود قصوى للدعم المحلي وإعانات التصدير والنص على تخفيضات معينة فيها، إنما يشكل التزاما بتجميد الحماية وبالالغاء التدريجي لها، ويتيح أساساً راسخاً لتحرير التجارة في المستقبل. وقال إن التخفيضات في التعريفات في بعض القطاعات ذات الأهمية للبلدان النامية كبيرة، وإن إزالة الحواجز غير التعريفية هي وتثبيت التعريفات قد أتاحا عموماً المزيد من الشفافية للتجار. وينتظر أن يوفر تخفيض الدعم المحلي وإعانات التصدير فرصاً سوقية للموردين الأكفاء. بيد أن التعريفات الناتجة عن عملية تحويل الحواجز إلى رسوم جمركية هي باهظة عادة إلى حد المنع، جاعلة الفرص الرئيسية في القريب العاجل تقتصر على الفرص التي توفرها الحصص التعريفية، وهي فرص ستقل كثيراً نتيجة لمعدلات التعريفات الجمركية الداخلة في الحصص وتخصيصها لموردين محددين بموجب حكم "فرص السوق الجارية". وقد تؤدي طرائق تنفيذ "فرص الوصول الدنيا" للدولة الأكثر رعاية إلى صعوبات للموردين من البلدان النامية. ويترك نظام الحصص التعريفية ونظام تخفيض الدعم المحلي وإعانات التصدير للحكومات مجالاً للمناورة في تنفيذ التزاماتها. ومن المأمول فيه أن تأخذ الحكومات بالخيارات الأكثر تحرراً المتروكة لها وبأكثرها مناسبة للواردات من البلدان النامية. ومن شأن الخبرة التي ستُكتسب من تنفيذ الاتفاق وتقييم آثاره الاقتصادية أن يوفرا إرشاداً بشأن أفضل النهج المتعلقة باتخاذ مبادرات جديدة. وسينبغي للبلدان النامية أن تدرس بعناية مسألة تطبيق نظم الحصص التعريفية للبلدان المستوردة الرئيسية، مع إمكان البحث عن نُهج أخرى لتحرير تجارتها، مثل توسيع نطاق نظام الأفضليات المعمم ليمتد إلى المنتجات الزراعية فيشمل معدلات التعريفات الجمركية الداخلة في الحصص والخارجة عنها. كذلك يمكن أن يؤدي استبعاد الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من برنامج الإدماج المتعلق بالمنسوجات والملابس ومن الحصص التعريفية المتعلقة بالزراعة إلى نشوء صعوبات.

١٢- وقام رئيس وحدة الفرص التجارية وإمكانية الوصول إلى الأسواق، التابعة لشعبة التجارة الدولية، بتقديم البند ٤ من جدول الأعمال فقال إن تقرير الأمانة يضع في الحسبان تقييم نتائج جولة أوروغواي الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية أثناء الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين. وقد وافقت الحكومات على أن من المحتمل أن تواجه أقل البلدان نموا مشاكل خاصة في التكيف مع نتائج جولة أوروغواي نتيجة لتآكل الهوامش التفضيلية وللصعوبات في تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذاً فعالاً. وبالاضافة إلى ذلك، فإن أقل البلدان نمواً المستوردة الصافية للأغذية قد تواجه نتائج سلبية من حيث توفر إمدادات كافية من المواد الغذائية الأساسية من مصادر خارجية بأحكام وشروط معقولة، بما في ذلك الصعوبات القصيرة الأجل في تمويل المستويات المعتادة من الواردات التجارية من المواد الغذائية الأساسية. وأوضح أن الحكومات، في حين أنها تلاحظ أنه قد جرى تناول بعض هذه المشاكل في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، قد اتفقت على أنه يمكن للأونكتاد أن يتقدم على نحو مفيد بمقترحات لترجمة الالتزامات الوزارية الى عمل ملموس. وفي هذا الصدد، أوضح المجلس أنه ينبغي للأونكتاد أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمثل هذه البلدان أن تستفيد من "شبكة أمان" لمساعدتها في مواجهة تكاليف التكيف الانتقالية. كذلك فإن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأونكتاد أن يقدم مقترحات لترجمة الالتزامات الوزارية المتعهد بها في مراكش فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية إلى عمل ملموس.

١٣- وأضاف أن تقرير الأمانة قد نُظِّم من حيث الهيكل إلى ثلاثة أجزاء. أما الجزء الأول فيستعرض السمات البارزة لتجارة أقل البلدان نمواً والاتجاهات الملحوظة في هذه التجارة ويحلل الفرص التجارية التي يحتمل أن تُتاح لأقل البلدان نمواً نتيجة لتنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي. ويوجد، في جانب التصدير، استنتاج هام مفاده أن من المحتمل أن تذهب الفرص التجارية سدى بسبب تآكل الأفضليات التجارية التي تتمتع بها هذه البلدان حالياً. وبسبب القدرات التصديرية الضعيفة لهذه البلدان، فإن من المحتمل ألا يكون في مقدور كثير منها القيام بالمنافسة وأن يواجه خسائر في الصادرات. وأما في جانب الاستيراد، فإن كثيراً من هذه البلدان هي مستوردة صافية للأغذية، ومن شأن حدوث ارتفاع في الأسعار العالمية للأغذية أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفة فاتورة الاستيراد.

١٤- ويحلل الجزء الثاني من التقرير بعض الأحكام الخاصة بأقل البلدان نمواً في الوثيقة الختامية ويناقش طرائق لترجمتها إلى أعمال ملموسة. وقد سلم اجتماع مراكش الوزاري بأن المرونة والأحكام الخاصة المقررة لصالح أقل البلدان نمواً والواردة في شتى اتفاقات جولة أوروغواي يتعين استكمالها بتدابير عملية أخرى. وقد ورد بعض هذه التدابير في القرارين الوزاريين المعتمدين في مراكش وهما: القرار الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية التي يمكن أن يلحقها برنامج الإصلاح بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي تعتبر مستورداً صافياً للمواد الغذائية، والقرار الخاص بالتدابير الموضوعة لمصلحة أقل البلدان نمواً.

١٥- وأوضح أن من شأن الأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً والواردة في اتفاقات جولة أوروغواي، والواردة كذلك في القرارين الوزاريين، أن تيسر دمج أقل البلدان نمواً في نظام التجارة الدولية. بيد أن هذه الأحكام لن يكون لها الأثر المتوخى ما لم يتم الاستفادة القصوى منها، أو ما لم تُعتمد تدابير محددة في مجال السياسات لإعطائها مفعولاً عملياً. ويتضمن تقرير الأمانة عدداً من المقترحات الرامية إلى القيام بأعمال ملموسة ترمي إلى تحقيق هذا الهدف.

١٦- وأشار **رئيس فرع تحليل السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية في شعبة أقل البلدان نمواً** إلى نتائج الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للتسعينات، المعقود في نيويورك وذلك في سياق الدورة الحالية للفريق العامل، فقال إن مداولات اجتماع نيويورك في ميدان التجارة تكمّل أعمال الفريق العامل من نواح هامة. فقد نظر ذلك الاجتماع في آفاق التجارة الخارجية لأقل البلدان نمواً في أعقاب جولة أوروغواي. وسلم الاجتماع باستمرار تهميش هذه البلدان في التجارة العالمية وأبرز جهودها المبذولة لتحرير التجارة رغم وجود قيود هيكلية كثيرة. وإحدى نتائج هذا الاجتماع الهامة التي تم التوصل اليها بتوافق الآراء هي التزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة مالياً وتقنياً إلى أقل البلدان نمواً على وجه السرعة بغية السماح لهذه البلدان بالاستفادة من التدابير الخاصة والتفاضلية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي. وهناك نتيجة رئيسية أخرى هي تحديد أنشطة التعاون التقني لصالح أقل البلدان نمواً. وهذه الأنشطة تتضمن:'١' تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية بغية الامتثال للالتزامات الجديدة الناشئة عن العضوية في منظمة التجارة العالمية أو بغية مساعدة أقل البلدان نمواً على الانضمام إلى هذه المنظمة، وكذلك وضع وتنفيذ سياسة تجارية للمستقبل؛ '٢' تطوير وتعزيز القدرة على عرض السلع والخدمات القابلة للاتجار بها وكذلك القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال؛ '٣' تحسين بيئة التجارة على صعيد الاقتصاد الجزئي وزيادة استخدام تكنولوجيات الاتصال الجديدة من خلال برنامج الأونكتاد "للكفاءة في التجارة"؛ '٤' تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على الاستفادة استفادة تامة من مخططات نظام الأفضليات المعمم؛ '٥' دعم تنويع السلع والجهود التسويقية؛ '٦' زيادة فرص التجارة والاستثمار لأقل البلدان نمواً.

١٧- قال ممثل **الصين** إنه ينبغي عدم التشكيك في دور الأونكتاد في تحليل نتائج جولة أوروغواي وتقييمها وفي رصد تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وبَيَّن أنه، على الرغم من أن جولة أوروغواي قد أقامت نظاماً دولياً جديداً للتجارة، فإن التحديات والصعوبات التي يواجهها الكثير من البلدان النامية لا يمكن حلها في المستقبل القريب، وعليه، فإن مهمة الأونكتاد في هذا الشأن ستكون طويلة وشاقة. وأعرب عن أمله في أن تسهم مداولات الفريق في الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع وفي التركيبة المؤسسية للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد أثناء فترة ما بعد الأونكتاد التاسع.

١٨- وفيما يتعلق باتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالزراعة، قال إنه نظراً إلى الموقف المهيمن للبلدان المتقدمة في التجارة الزراعية العالمية، فسيكون لتنفيذ هذه البلدان للاتفاق أثر هام في إيجاد فرص تجارية جديدة للبلدان النامية. وبَيَّن أنه، بعد انقضاء عشرة أشهر على بدء نفاذ الاتفاق، ما زال من الصعب التنبؤ بأية فرصة تجارية جديدة. وقال إنه ينبغي للبلدان المتقدمة، في تنفيذها لالتزاماتها، أن تراعي المصالح التجارية للبلدان النامية بغية إيجاد بيئة تنافسية منصفة للبلدان النامية وزيادة فرص وصولها إلى الأسواق. وفيما يتعلق بمسألة البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لاحظ أنه، على الرغم من أن هذه البلدان لن تستفيد من الفرص التي تتيحها جولة أوروغواي، فإن عملية الانضمام إلى المنظمة قد زادت نطاق التزاماتها التجارية المتعددة الأطراف وشدة هذه الالتزامات. وعليه، ينبغي للبلدان المتقدمة، في تنفيذها لالتزاماتها، أن تراعي مصالح البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تيسيراً لاندماجها في النظام التجاري الدولي.

١٩- أما فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس، وهو مجال اهتمام ذي شأن بالنسبة لكثير من البلدان النامية، أشار إلى أن هذه البلدان قد أسهمت إسهاماً كبيراً، من حيث التدابير التعريفية وغير التعريفية كذلك، في

إبرام اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالمنسوجات والملابس. وكما هو الأمر في حالة الزراعة، تتمتع البلدان المتقدمة أيضاً بمركز مهيمن في التجارة العالمية للمنسوجات؛ ومن ثم فإن لها دوراً أساسياً تؤديه في تنفيذ الاتفاق. غير أنه لا يوجد أي منتَج ذو أهمية تصديرية للبلدان النامية مُدرج في قائمة المنتجات المبلَّغ عنها للمرحلة الأولى من التكامل. وأعرب عن أمله في أن تضع البلدان المتقدمة مصالح البلدان النامية في اعتبارها تعجيلاً لخطى العملية التكاملية. وفضلاً عن ذلك، حثّ البلدان على تجنب اللجوء إلى تطبيق تدابير مكافحة الإغراق وفرض رسوم تعويضية على واردات المنسوجات من البلدان النامية.

٢٠- وأخيراً، طلب ترجمة تقريري المعلومات الأساسية، UNCTAD/ITD/16 و17، إلى الصينية.

٢١- وشدد ممثل **الاتحاد الروسي** على أن إدماج بلده في النظام التجاري الدولي هو هدف استراتيجي لحكومته في عمليتها الرامية إلى إيجاد اقتصاد قائم على السوق. وأوضح أن أحد العناصر الهامة لهذا الادماج هو مشاركة الاتحاد الروسي في منظمة التجارة العالمية. وقال إن بلده يستكمل حالياً إجراءات الانضمام إلى المنظمة المذكورة، وأعرب عن أمله في اتمام المفاوضات المعقدة في هذا الشأن بسرعة ونجاح. ونوّه بالأونكتاد على إسهامه القيّم بتقديم مساعدة فنية دعماً لانضمام بلده إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٢- وأكد أهمية تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذاً تاماً بطريقة لن يكون لها أثر سلبي في البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وبيّن أن هذا هو أحد الشروط الأساسية لمواصلة تحرير التجارة العالمية. وقال إنه يتوقع أن تسري الاتفاقات أيضاً على البلدان التي هي بصدد تحقيق الانضمام، الأمر الذي سيكون بمثابة مؤشر هام على حيوية منظمة التجارة العالمية.

٢٣- وأشاد بالأمانة على ما أعدته من وثائق من أجل الاجتماع، وأيد مقترحها الداعي إلى أن يقوم الأونكتاد بإجراء تحليل مستمر لتنفيذ الاتفاق المتعلق بالتجارة والاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس. ولاحظ أن الاتفاق الثاني هو نجاح واضح لجولة أوروغواي، إلا أنه قد تترتب عليه أيضا آثار سلبية، بما في ذلك بالنسبة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وخاصة من المنظورين القصير الأجل والمتوسط الأجل.

٢٤- واختتم بيانه بتأكيد أهمية قيام الفريق العامل المخصص بتحليل عمليات التكامل الاقليمي وما يترتب على هذه العمليات من آثار بالنسبة للفرص التجارية للبلدان النامية والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية.

٢٥- وأشار المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (مصر) إلى أهمية الفريق العامل المخصص الذي هو الفريق الوحيد من بين الأفرقة العاملة التي أنشأها الأونكتاد الثامن الذي يركز على المسائل المتصلة بالتجارة، وإلى أهمية حصول البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، على معلومات كاملة عن الفرص التجارية الجديدة التي يمكن اعتبارها أداة لاندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي.

٢٦- وقال إن الوثائق التي أُعدت لهذه الدورة تشمل تقريرا عن الصعوبات التي تواجه البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، التي يقع معظمها في أفريقيا، بعد جولة أوروغواي. وهذا التقرير هو من جوانب كثيرة بمثابة انذار حول حجم التحديات في المستقبل. ولا يشمل التقرير آثار الاتفاقات الأخرى الهامة لجولة أوروغواي مثل الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية

الفكرية المتصلة بالتجارة، على الفرص التجارية للبلدان النامية. ومن المهم النظر في الآثار المترتبة على هذه الاتفاقات في الأونكتاد التاسع.

٢٧- وقال إن تقارير الأمانة تتعلق بالبحث عن فرص تجارية جديدة في أعقاب جولة أوروغواي وتقدم تحليلا للقرارات الواجبة التطبيق على أقل البلدان نموا في إطار الاتفاقات المنبثقة عن هذه الجولة. ودعا الأمانة إلى بذل جهود مماثلة فيما يتعلق بالبنود المتبقية من الاختصاصات، أي الأسلوب الذي يمكن به مساعدة البلدان النامية في سعيها إلى تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي والاستفادة منها، ولا سيما من المعاملة التفضيلية الممنوحة لها. وقال إنه يلزم أيضا تحديد أنشطة التعاون التقني التي تدعو إليها هذه الاتفاقات في ضوء تحليل الأمانة لنتائج جولة أوروغواي.

٢٨- وقال فيما يتعلق بآثار الاتفاق المتعلق بالزراعة على الفرص التجارية الجديدة إنه جاء بالتقرير أنه تعذر إجراء تقييم كامل لهذه الآثار بفعل عدم قيام البلدان بتقديم البيانات ذات الصلة. ودعا الأمانة إلى متابعة هذه المسألة عن كثب بغية استكمال التقييم الأولي المفيد الذي أعدته من أجل دورة الفريق. وأضاف أنه ينبغي أن تركز الأمانة على المواضيع التالية لدى استكمال عملها بشأن الآثار المترتبة على الاتفاق المتعلق بالزراعة: عملية تحويل الحواجز إلى تعريفات جمركية وقيام البلدان المتقدمة بفرض تعريفات تعرقل أحياناً وصول منتجات البلدان النامية إليها؛ ومدى إمكانية قيام البلدان المتقدمة باستخدام الضمانات الخاصة كذريعة لمنع دخول الواردات المنخفضة التكلفة من البلدان النامية فيها؛ والقواعد المتعلقة بتوزيع الحصص ومدى إمكان استفادة البلدان النامية من الأساليب التي تتبعها البلدان المتقدمة لتحديد هذه الحصص؛ والتكلفة المتزايدة للمواد الغذائية في الأجل القصير والأجل المتوسط نتيجة للاتفاق المتعلق بالزراعة. وقال إنه ينبغي للأمانة أن تجري من أجل الدورة المقبلة دراسة متعمقة عن تنفيذ القرار الوزاري المتعلق بتعويض البلدان النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية، على نحو ما ورد في الفقرة ٥٨ من الوثيقة TD/B/WG.8/3.

٢٩- وأضاف قائلاً إن مما يثير الجزع الافتراض بأن المرحلة الأولى من اتفاق المنسوجات والملابس لا يُحتمل أن تُوفر أي فرص جديدة لوصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة. ودعا الأمانة إلى متابعة هذه المسألة عن كثب بغية تحديد الفرص التي يمكن توفيرها خلال المرحلتين التاليتين. ولم ترد في التقارير إلا اشارة وجيزة جداً إلى فرص التجارة التي ستُتاح للصادرات الصناعية الأخرى من البلدان النامية. وأعرب عن الأمل في أن تُعالَج هذه المسألة على نحو أشمل وأكثر تفصيلاً في الدورة القادمة.

٣٠- وقال إن التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً، لا سيما الافريقية منها، في أعقاب جولة أوروغواي ستكون أكبر حتى مما أشير اليه في التقارير ما لم يتخذ المجتمع الدولي اجراءات فعالة لمساعدة هذه البلدان. وقال إنه بالنظر إلى الآثار المعقدة المترتبة على اتفاقات جولة أوروغواي، ينبغي للأمانة أن تواصل رصد آثار هذه الاتفاقات على البلدان النامية، وأن تضطلع بتحليل دقيق لها.

٣١- وأشار **ممثل بنغلاديش**، وهو يتحدث باسم **أقل البلدان نمواً**، إلى أنه، نظراً إلى عدم تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذا تاماً بعد، فسيلزم بعض الوقت لتقدير أثرها. غير أنه يبدو بالفعل من وثيقة الأمانة أنه، على الرغم من الالتزامات المعقودة في مجال الزراعة، ما زالت المنتجات الزراعية تواجه معدلات عالية من الحماية والاعانة. وعليه، فإن توزيع الحصص التعريفية سيكون أمراً حاسماً في تحديد الفرص التجارية المتاحة للبلدان المنتجة. وفي مجال المنسوجات، يمكن حتى تقليل الفرص التصديرية في الأجل القصير نتيجة

للجوء إلى أحكام الضمان الانتقالية. وعلاوة على ذلك، فإن التخفيضات في التعريفات المفروضة على المنتجات ذات الأهمية للبلدان النامية هي أقل شأناً. ومما يقلق البلدان النامية اضمحلال الهوامش التعريفية التفضيلية. وأشار مجدداً إلى وثائق الأمانة، فقال إنه بينما يحظى التحرك صوب زيادة تحرير التجارة العالمية بالترحيب، فثمة خطر زيادة تفاقم الحالة الاقتصادية المتقلقلة لأقل البلدان نموا. وبيَّن أنه، نظرا إلى حجم تجارة هذه البلدان وهيكلها، وإلى المستوى الاجمالي لتنمية اقتصاداتها وقوتها التنافسية، فقد يؤدي تحرير التجارة فيها إلى تردي ميزان حسابها الجاري في الأجل المتوسط. وقال إن زيادة تهميش أقل البلدان نموا في التجارة العالمية توحي بأنه سيصبح من الأصعب إدارة حساباتها الخارجية نظراً إلى تدني قدراتها على خدمة ديونها وتناقص تدفقات رؤوس الأموال الوافدة إليها. وبيَّن أن مقتضيات التكيف الداخلي المرتبطة بانخفاض التدفقات الاستثمارية إلى هذه البلدان قد تؤدي إلى الحد من فرص النمو والتنمية فيها في الأجل الطويل.

٣٢- وأضاف قائلا إن الهدف ينبغي أن يتمثل في ترجمة الالتزام بتحسين الفرص التجارية لأقل البلدان نمواً إلى عمل ملموس، مع مراعاة أثر جولة أوروغواي هو وقدرة هذه البلدان على المشاركة في اقتصاد عالمي ذي قدرة تنافسية آخذة في الزيادة. ويلزم اتخاذ مجموعة شاملة من التدابير لمساعدة أقل البلدان نمواً على المنافسة في الأسواق العالمية. وقد تشمل هذه التدابير توخي المرونة في تطبيق أحكام مكافحة الإغراق وأحكام الرسوم التعويضية، وفي تطبيق تدابير الضمان وقواعد المنشأ. ومن الضروري أيضاً زيادة تحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم. ويلزم منح معاملة مؤاتية بدرجة أكبر في مجال المنسوجات، على النحو المبين في وثيقة الأمانة. وأكد وجوب السماح لتصدير القوى العاملة من أقل البلدان نمواً دونما عائق، مثلما يُسمح بانتقال البضائع بحرية، حيث إن للترتيبات الانتقالية أثراً محدوداً في إيجاد القدرات في التجارة والانتاج. وقال إنه، بغية ضمان زيادة وفعالية مشاركة أقل البلدان نمواً في النظام التجاري الدولي، فإن الأحكام المتعلقة بأقل البلدان نمواً والمدرجة في الاتفاقات المختلفة وفي بعض مقررات مراكش الوزارية يجب تكميلها بتدابير تشغيلية أكثر تحديداً، حتى وإن كان ذلك يقتضي قدراً أكبر من الإرادة السياسية. وشدد على أنه، بغية تخطي المعوقات الإدارية والمالية والهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في التكيف مع الاتفاقات، ينبغي اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء منعاً لزيادة تهميش هذه البلدان. واختتم بيانه بدعوة الفريق العامل المخصص إلى مراعاة توصيات الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، الذي عُقد مؤخراً، بما في ذلك مقترح الأونكتاد الداعي إلى اقامة "شبكة أمان".

٣٣- ورأى ممثل **الاتحاد الأوروبي** أنه من الايجابي أن يتناول الفريق العامل المخصص في أول اجتماع له تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا كما هو وارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، بالنظر إلى وجود إشارات كثيرة إلى احتياجات أقل البلدان نموا في وثائق الأونكتاد ولكن مع عدم تكريس إلا عدد قليل منها للمشاكل. وقال إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر الشركاء التجاريين والمانحين للمساعدة لأقل البلدان نموا، يعتقد أنه يلزم القيام بمناقشة متعمقة للفرص التجارية لأقل البلدان نموا وفقا لاختصاصات الفريق العامل. وقال أيضا إن النتيجة الايجابية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي عُقد في نيويورك والمعني ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، لا سيما فيما يتعلق بالفرص التجارية لأقل البلدان نموا، ترجع بقدر كبير إلى مساهمة الاتحاد الأوروبي في المفاوضات. وأشار إلى أن المهمة الأساسية للفريق العامل المخصص هي "تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي". وتبعاً لذلك، ينبغي أن تركز المناقشات على الآثار الايجابية للجولة. وأشار أيضا إلى أن

التوصيات التي كانت أساس المفاوضات في نيويورك هي تقريبا هي نفس التوصيات الواردة في وثيقة الأمانة TD/B/WG.8/3. وبينما يتبين من النتائج التي توصل إليها الاجتماع الذي عقد في نيويورك أنه يمكن أن يوافق الاتحاد الأوروبي على عدد كبير من هذه التوصيات، فإنه يرى مع ذلك أن النهج المتبع في الجزء التحليلي من الوثيقة لا يتمشى مع اختصاصات الفريق.

٣٤- وقال فيما يتعلق بالتدابير الموضوعة لصالح أقل البلدان نموا إن اختصاصات الفريق العامل تشير بوضوح إلى مقرر واحد فقط من مقررات الاجتماع الوزاري الذي عـُقد في مراكش. وينص هذا المقرر على أن كل ما هو مطلوب من أقل البلدان نموا هو التعهد بالالتزامات والتنازلات التي تتفق مع تنمية كل منها، وأنه ينبغي تنفيذ المعاملة الخاصة والتفاضلية بسرعة، وأنه يجوز تنفيذ امتيازات الدولة الأكثر رعاية المتعلقة بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا تنفيذاً مستقلاً ومسبقاً ودون تقسيمها إلى مراحل. وأضاف أن اختصاصات الفريق العامل لم تدع مجالاً لتناول مقرر مراكش الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الاصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية. بيد أن ذلك لا يستبعد إمكانية مناقشة هذه القضايا على مستوى آخر للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، شريطة موافقة الدول الأعضاء في الأونكتاد على أسلوب هذه المناقشة وموضع تركيزها والغرض منها، من أجل ضمان التوصل إلى نتيجة متوازنة ومفيدة.

٣٥- وأضاف أنه طبقا لرأي الجماعة الأوروبية، فإن نموذج السياسة التجارية المقترح من جانب الأونكتاد ليس مناسبا تماما لتقييم تأثير الجولة ما دام يتجاهل الآثار الدينامية لزيادة الدخل والمدخرات والاستثمارات والمرحلة التنفيذية الطويلة الأجل نسبيا للاتفاقات. وأشار في هذا السياق إلى كل من التقرير والتقييم المقدمين من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي.

٣٦- وقال إن المهمة الرئيسية للفريق العامل فيما يتعلق بأقل البلدان نموا هي اجراء تحليل على مدى الأسس المقترحة في الفقرات ٥٩ إلى ٦١ من الوثيقة TD/B/WG.8/3 واجراء دراسة متعمقة للأحكام التي تنص على المرونة في خيارات السياسات المحلية من أجل معالجة الاحتياجات الانمائية لأقل البلدان نموا. وينبغي أن يشمل التحليل أيضا تطورات ايجابية مثل المخطط الجديد لنظام الأفضليات المعمم لدى الاتحاد الأوروبي.

٣٧- وسلم، فيما يتعلق بالوثيقة TD/B/WG.8/2، بأن الاختصاصات تتحدث عن "قطاعات وأسواق معينة" ولكن النية قد اتجهت إلى قصر العمل على قلة من القطاعات أو الأسواق، نظراً إلى أن الغرض من الجولة يتجاوز بالتأكيد تحسين امكانية وصول المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس إلى أسواق بلدان المجموعة الرباعية. ويلزم تحديد المزيد من الفرص التجارية الجديدة للبلدان النامية. وأشار في هذا السياق إلى نتيجة استعراض منتصف المدة لاتفاقية لومي الرابعة، أدت إلى تحسين نظام الاستيراد لدى الاتحاد الأوروبي وكذلك إلى زيادة التأكيد على تنمية التجارة.

٣٨- وقال ممثل سويسرا إن الهدف من كلمته هو عرض بعض التدابير والمقترحات الملموسة التي يعتزم بلده تنفيذها من أجل مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على تحسين الاستفادة من الفرص التي يتيحها لها النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد.

٣٩- وأضاف أن عددا من البلدان النامية أقل استعدادا من بلدان نامية أخرى للاستفادة من فرص النمو والتنمية الناتجة عن عولمة الأسواق، فضلا عن الاستفادة من تنفيذ نتائج جولة أوروغواي والتدابير المستقلة لتحرير التجارة والاستثمار التي تتخذ من جانب آحاد البلدان. وقال إن سويسرا قد شرعت لهذا السبب في إعادة النظر في سياستها المتعلقة بالتعاون من أجل التنمية. وقال إن من الأهداف الرئيسية الأولى لذلك هو ضمان اتساق هذه السياسة مع السياسة التجارية. فينبغي أن تقدم كل من هاتين السياستين الدعم للسياسة الأخرى كما ينبغي أن تهدف كل منهما إلى إتاحة حصول البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على أكبر قدر ممكن من الفوائد من نتائج جولة أوروغواي.

٤٠- وقال إنه قد حُدِّدت ثلاث أدوات لتحقيق هذا الهدف. الأولى هي إصلاح وتعميق المخطط السويسري لنظام الأفضليات المعمم؛ والثانية زيادة الدعم المقدَّم لمبادرة الأونكتاد المتعلقة بتحقيق الكفاءة في التجارة؛ والثالثة تتصل بأنشطة التعاون التقني اللازمة لتعزيز قدرات إدارات البلدان النامية، ولا سيما إدارات أقل البلدان نموا، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسياسة التجارية. ولاحظ مع الارتياح أن توصيات الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في نيويورك والمعني ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً قد أكدت وأقرت أولويات مماثلة على الصعيد المتعدد الأطراف.

٤١- وأكد، في معرض الاشارة إلى تنوع احتياجات التعاون التقني واحتمال تعدد المصادر المؤسسية لمثل هذه المساعدة، على أهمية التعاون فيما بين المنظمات الدولية المختلفة. وأعلن اعتزام بلده تنظيم حلقة دراسية في إطار الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع. وستكون أهداف هذه الحلقة الدراسية، التي ستُعقد في يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، هي تحديد الاحتياجات في مجال التعاون التقني بغية السماح للبلدان المعنية بالاستفادة بأكبر قدر ممكن من النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد، من جهة، وتعزيز أحد الأهداف المحددة في اجتماع نيويورك من حيث تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الدولية المختصة للاستفادة بأكبر قدر ممكن من الموارد وأوجه التعاون المتاحة، من جهة أخرى. وستُدعى إلى هذه الحلقة الدراسية عدة منظمات متعددة الأطراف ذات صلة، كما يجري السعي إلى تحقيق اشتراك بلدان فيها على نطاق واسع فيها، مع مراعاة أكبر قدر ممكن من الصفة التمثيلية ومن التوازن. واختتم كلمته بقوله إن استنتاجات هذه الحلقة الدراسية ستكون اسهاماً في العملية التحضيرية للأونكتاد التاسع.

٤٢- وقالت ممثلة تايلند إن بلدها، بوصفه عضوا في منظمة التجارة العالمية، لا يعترض على برامج المساعدة الغذائية المخصصة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية ما دام من المفهوم أن هذه البرامج ستُنفذ في الاطار المناسب والالتزامات المناسبة المنصوص عليهما في اتفاقات جولة أوروغواي. بيد أنه يرغب بلدها أيضا في ابداء تحفظ واحد محدد وهام في هذا الشأن وهو أنه لا ينبغي أن تؤدي مثل هذه البرامج المتعلقة بالمساعدة الغذائية بأي حال من الأحوال إلى تشويه أو تعطيل نموذج التجارة المعتاد للبلدان النامية المصدرة الصافية للأغذية مثل تايلند.

٤٣- وتكلم ممثل أوروغواي باسم البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب (MERCOSUR) (الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي) وشيلي فقال إن اختصاصات الفريق العامل واضحة بما فيه الكفاية بشأن ما يُتوقَّع من الأمانة، أي الاضطلاع بتحليل للفرص المتاحة في سياق التجارة الدولية الجديد بحسب السوق والمنتَج. وقال إنه يُتوقع اتباع نهج جديد ومبتكر لأن الأمانة أجرت بالفعل تقييما شاملاً للجولة في الوثيقة

تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٤. وذكر أن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب قد قيَّمت الجولة تقييماً أكثر ايجابية مما جاء في الوثيقة TD/B/WG.8/2.

٤٤- أما فيما يتعلق بالزراعة، فقد رأى أن فوائد إدماجها في مجالات اختصاص الغات وما يستتبعه ذلك من أثر على ظروف الانتاج الزراعي تتسم بقيمة لا تُقدَّر. وهذه النقطة لم تبرز بوضوح في وثيقة الأمانة التي لم تذكر كذلك الفرص التجارية الواضحة أمام المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية. والنتائج المحدودة التي تم التوصل اليها من حيث الالتزام بتخفيض الدعم المحلي وإعانات التصدير والمذكورة في وثيقة الأمانة لا ينبغي أن يُنظر إليها بمعزل عن عوامل أخرى بل ينبغي تقييمها في سياق أوسع هو سياق تعزيز مجالات الاختصاص اعتباراً من عام ١٩٩٩. ومن الواضح أن القدرة على التنبؤ الناتجة عن ذلك فيما يتعلق بقطاع الزراعة ستسهم بوضوح في تحسين قدرته التنافسية. وأضاف قائلاً إن الفرص الناشئة عن التحويل إلى تعريفات بخصوص نظام الأفضليات المعمم تقل من حيث القيمة وذلك بسبب أن الأمر في رأيه "اختيار خاطئ" بين هذه المقترحات وبين المقترحات الواردة في الوثيقة المتعلقة بأقل البلدان نمواً. وقال إنه بالرغم من أن البلدان التي يمثلها تؤيد الجهود الجدية الرامية إلى تحسين الحالة الخاصة لأقل البلدان نمواً، فإن يرى أن الحلول التي تعزز المصالح المشتركة ينبغي السعي اليها بدون بروز اختلافات في نهاية المطاف.

٤٥- وفيما يتعلق بالمنسوجات، قال إن تحليل الأمانة، وإن كان يسلم بأن إدماج ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف قد لا يؤدي إلى أي تحرير مباشر للتجارة، لم يستجب للهدف المتمثل في تحديد فرص تجارية ملموسة للبلدان النامية. ولا بد للتكامل بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية من أن يؤدي بالأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية في إيجاد هذه الفرص، وبالمنظمة إلى معالجة تنفيذ اتفاقات الجولة. وانتقل إلى المنتجات الصناعية فقال إنه بدلاً من الاضطلاع بتحليل نوعي، تقتضي الضرورة الاضطلاع بدراسة تقارن هيكل صادرات البلدان النامية مع أبرز تنازلات البلدان المتقدمة. وهذا كان يمكن أن يؤدي إلى وضع قائمة ارشادية بالفرص المتاحة يمكن أن تُستخلص منها عناصر للتعاون التقني. وأحد النهج الجديدة في هذا المجال كان يمكن أن يتمثل في نهج تحليل فرص التجارة فيما بين البلدان النامية وبينها وبين أقل البلدان نمواً. وقال إن اقتراح الأمانة الاضطلاع بتحليل مستمر لتنفيذ الاتفاقين الخاصين بالزراعة والمنسوجات لا يعوض عن عدم تحديد فرص ملموسة للتجارة.

٤٦- ثم انتقل إلى البند ٤ من جدول الأعمال فأكد أن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب وشيلي ملتزمة التزاماً تاماً بقرارات مراكش نصاً وروحاً فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً وبالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وقال إن بحث هذه المسألة يتطلب تحليلات وقائعية تقوم على أساس صلب، ومقترحات عملية، وتجنب التسييس. وفيما يتعلق بالأثر المزدوج للجولة على أقل البلدان نمواً، قال إن الجمع بين تخفيض التعريفات وإمكانية زيادة أسعار الأغذية غير صحيح من الناحية المنهجية لأن ذلك ينشئ بصورة آلية تماثلاً بين فئتين من البلدان تختلفان في طبيعتهما ويوجد بشأنهما قراران مختلفان. وفيما يتعلق بتخفيض التعريفات التي تؤثر على أقل البلدان نمواً، قال إنه من الأنسب النظر في تعميق الأفضليات الحالية، وإدراج أفضليات جديدة في أعقاب التحويل إلى تعريفات في الزراعة، ومقارنة هيكل صادرات أقل البلدان نمواً بتنازلات البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى. وفيما يتعلق بالخسائر التي تتكبدها أقل البلدان نمواً نتيجة لزيادة أسعار الأغذية، أشار إلى دراسات اضطلعت بها منظمات دولية أخرى انتهت إلى نتائج

تختلف عن النتائج التي توصلت إليها الأمانة، وقال إن الخسائر المقدرة الواردة في وثيقة الأمانة بحاجة إلى توثيق أكمل.

٤٧- ورأى أنه من المهم تنفيذ التدابير التي تعتبر ضرورية لتطبيق قرارات مراكش. وقال إن بعض المقترحات الواردة في الوثيقة مناسبة بقدر ما يكون تعزيز برنامج المعونة الغذائية متمشياً مع ميزانية ذلك البرنامج وبقدر ما لم تُبذل جهود لتغيير روح ذلك النص أو الاتفاق الخاص بالزراعة. وهذا يتطلب تحديد شروط للأهلية في سياق القرار المتعلق بالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. والمسألة التي أثيرت في وثيقة الأمانة ينبغي تناولها الآن في اللجنة المعنية بالزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وينبغي أيضاً مراعاة اختصاصات مؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة الأغذية والزراعة. وفيما يتعلق بالقرار المحدد الخاص بأقل البلدان نمواً، ينبغي للأونكتاد أن يستغل مزاياه النسبية في مجال التعاون التقني، وذلك بدعم من البلدان المتقدمة. وينبغي أن تصبح المقترحات الواردة في الفقرة ٦٦ من الوثيقة عنصراً هاماً في أعمال الدورة القادمة للفريق.

٤٨- وقال ممثل **اثيوبيا** إنه يجري على نحو متزايد تهميش أقل البلدان نموا بسبب تآكل مخططات نظام الأفضليات المعمم ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وإن هذه البلدان في الوقت نفسه غير مجهزة إداريا وتقنيا للاستفادة بصورة كاملة من أحكام اتفاقات جولة أوروغواي. وأعرب عن قلقه إزاء مشكلة توزيع الدخل توزيعا غير متكافئ على الصعيد الوطني وهو ما يمكن أن ينتج عن تنفيذ الاتفاقات. فأقل البلدان نموا تفتقر إلى الموارد اللازمة لتقديم المساعدة إلى العاملين في القطاعات الشديدة التأثر. وثمة اتفاق واسع الانتشار على أن أقل البلدان نموا معرضة بشكل خاص للآثار السلبية لجولة أوروغواي وتستحق اهتماما خاصا، بما في ذلك "شبكة أمان" بتدابير ترمي إلى التخفيف من هذه الآثار. وأعلن تأييده بالكامل في هذا الصدد لبرنامج "شبكة الأمان" المتوخى في وثيقة الأمانة، واقترح كذلك أن تُدرَج نتائج "استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا". المضطلع به في نيويورك في الوثيقة الختامية لدورة الفريق العامل.

٤٩- وشدد ممثل **كوبا** على أهمية إجراء تحليلات للفرص التجارية الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي لصالح البلدان النامية التي تتسم، مثل بلده هو، بالاعتماد البالغ على التجارة الخارجية. وقال إنه في حين أن التقيد بنص وروح أحكام الاتفاق المتعلق بالزراعة لا بد أن يسهم في توسيع نطاق الفرص التجارية، فإن بعض الآثار السلبية لعملية وضع التعريفات قد لوحظت بالفعل. وفيما يتعلق بالتدابير غير التعريفية، أعرب عن القلق إزاء ما حدث في السنوات الأخيرة من زيادة في تطبيق القيود الكمية، وتدابير "المنطقة الرمادية" وتدابير مكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية، مما حدّ بقدر كبير من إمكانية وصول المنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية إلى أسواق البلدان المصنعة. وقال إنه يرى أن تصاعد التعريفات الذي يؤثر على المنتجات الصناعية الاستوائية والمنتجات الأخرى في المرحلة الأخيرة للتجهيز يشكل اتجاها سلبيا آخر ينبغي عكس اتجاهه.

٥٠- وأضاف أن تحسين شروط الوصول وظهور فرص تجارية جديدة قد يحدثان نتيجة لتحسين المخططات الحالية لنظام الأفضليات المعمم، وذلك عن طريق توسيع نطاق تغطيتها لتشمل المنتجات الزراعية ومنتجات المنسوجات وتوسيع نطاق الهوامش التفضيلية للمنتجات المشمولة بها بالفعل. وقد يمكن الحصول على نتيجة مماثلة إذا جرى النص في المخططات التفضيلية على تخفيض أو إزالة التدابير غير

التعريفية، في إطار المعاملة الخاصة والأكثر ملاءمة للبلدان النامية. وينبغي النظر في توسيع نطاق هذه الإمكانيات لتشمل منتجات الصناعة الطبية والصيدلانية.

٥١- وأشار إلى الإسهام النشط للبلدان النامية في مفاوضات جولة أوروغواي، فقال إنه على الرغم من اهتمام هذه البلدان بالاستفادة من البيئة التجارية الجديدة، فإن الفرص المفضية إلى فوائد ملموسة هي فرص نادرة وأنه يتعين عكس اتجاه هذا الوضع. وأوضح أن الفرص التجارية، في حالة كوبا، محدودة بفعل الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة من جانب واحد. ومما قد يزيد من تفاقم هذه الحالة التدابير الجديدة التي من شأنها أن تعوق تجارة كوبا مع البلدان الأخرى، مثل التدابير الواردة في مشروع قانون هلمز - بيرتون، الذي طعنت بلدان كثيرة في طابعه الممتد خارج إقليم البلد المعني. وقال إن كوبا ستواصل مع ذلك ممارسة قصارى جهودها لضمان التقيد على نحو كامل بالمبادئ والتعهدات التي ينطوي عليها نظام التجارة المتعدد الأطراف.

٥٢- وقال ممثل الصين إنه بالنظر إلى ضعف اقتصاد أقل البلدان نموا وصغر حجم تجارتها، التي تتركز بصورة رئيسية على تصدير منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة، فإن تآكل الهوامش التعريفية التفضيلية لنظام الأفضليات المعمم نتيجة لتخفيضات التعريفات في إطار جولة أوروغواي يمكن أن يلحق آثاراً سلبية شديدة بهذه البلدان. وقال في هذا الصدد إن الأحكام الخاصة المتعلقة بأقل البلدان نموا في اتفاقات جولة أوروغواي ينبغي أن تيسِّر تنميتها الاقتصادية والتجارية وكذلك دمجها في نظام التجارة الدولي. وفيما يتعلق بالمشكلة الرئيسية الخاصة بكيفية ترجمة الالتزامات ذات الصلة إلى إجراءات ملموسة، قال إنه بينما ينبغي لأقل البلدان نموا أن تحقق تنميتها الاقتصادية ورخاءها عن طريق جهودها الذاتية، فإنه ينبغي منحها معاملة متمايزة وأكثر تفضيلية في معرض تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. وفي الوقت نفسه، فإن من الضروري أيضا تقديم مساعدة مالية وتقنية إلى أقل البلدان نموا. وينبغي أيضا الاضطلاع على الصعيد الدولي ببحث وتقييم منتظمين في ضوء الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، بالنظر إلى أن مثل هذا التحليل المستفيض والشامل من شأنه أن يسهم في إتمام اتخاذ إجراءات ملموسة بغية مساعدة أقل البلدان نموا على تعزيز قدرتها على المنافسة، وكذلك بغية تمكينها من اغتنام الفرص التجارية الجديدة، مما يحول دون زيادة تهميشها. وقال إنه يتوقع أن تتواصل أعمال الأونكتاد بشأن أقل البلدان نموا في سياق التجارة الدولية الجديد وفقا للتوصيات التي اعتُمدت في مؤخرا في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا والذي عُقد في نيويورك.

٥٣- وأعربت ممثلة نيوزيلندا عن رأي ايجابي إلى حد بعيد بشأن نتائج جولة أوروغواي، وخاصة أن كون الزراعة قد أُدرجت في آخر المطاف في نظام التجارة المتعدد الأطراف إنما يشكل انجازاً هاماً يعود بمنافع على كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ويشكل الإتفاق المتعلق بالزراعة خطوة أولى هامة في تحقيق تراجع كبير للتدابير الحمائية في هذا القطاع يتسم بالالزام ويتيح أساساً جيداً لإجراء مزيد من المفاوضات بشأن تحقيق التحرير والاصلاح في الزراعة بشكل أكثر مغزى، كما لوحظ في وثيقة الأمانة TB/B/WG.8/2. وهذه الوثيقة تشير أيضا إلى أهمية قضايا التنفيذ في معرض تحقيق الفوائد الفعلية التي تتضمنها بعض الأحكام التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي. وأضافت أن بلدها يدرك تماما الحاجة إلى إيلاء اهتمام دقيق للطريقة التي تقوم بها البلدان بتنفيذ التزاماتها لضمان ألا تتضاءل الفرص المتاحة حديثا والتي تحققت أثناء المفاوضات. وثمة جانب هام لم يُدرَج في بعض تقديرات جولة أوروغواي ألا وهو آثارها الدينامية.

٥٤- وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال، قالت إن الافتقار إلى معلومات محددة بعد ثلاثة أشهر فقط من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالزراعة في جولة أوروغواي معناه أن من السابق لأوانه التمكن من اجراء تقييمات دقيقة لأثر تنفيذ جولة أوروغواي. ويلزم إجراء مزيد من التحليل للنتائج الموثقة الفعلية لهذه الجولة. وفي سياق أعمال الفريق العامل المخصص، ينبغي أن يركز هذا التحليل على تحديد الفرص التجارية الناشئة عن هذه النتائج، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية. وينبغي أن توضع في الاعتبار الحاجة إلى التمييز بين نتائج الجولة والتقلبات المعتادة في الأسواق التي تتسبب فيها عوامل أخرى.

٥٥- وأضافت أن العمل الجاري الرامي إلى إعطاء مفعول للأحكام الخاصة لصالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي مواصلته على أساس معلومات أكيدة بشأن النتائج الموثقة الفعلية، ويتعين ايجاد طرق عملية وواقعية للاستفادة من كامل نطاق البرامج القائمة المتاحة في المنظمات الدولية. وأوضحت أن المساعدة التقنية تشكل مجالا يحتاج إلى البحث، إلى جانب إزالة التصاعد في التعريفات. وينبغي أن توضع في الاعتبار أهمية موالاة التحرك نحو الأسواق المفتوحة وزيادة التحرير.

٥٦- وأعرب ممثل **استراليا** على التأييد القوي من جانب بلده لهذا الفريق العامل المخصص من حيث أنه يمثل نشاطا مركزيا من أنشطة الأونكتاد وأنه يتسم بأهمية خاصة في بناء الصلات بين التجارة والتنمية. وأوضح أن أهم وأدوم نتيجة من نتائج جولة أوروغواي قد تمثلت في زيادة البيئة التنافسية على نطاق عالمي، وأن هذه البيئة هي التي تمثل فرصا. وفي الوقت نفسه، لا يمكن إنكار الحاجة إلى تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا. ولا يمكن للتجارة أن تتم إلا متى حُدِّدت الفرص وجرى الارتقاء بالأسواق والسمعة، وأُوجد مجتمع تصديري للاستفادة من هذه الفرص. وهذه النقطة الأخيرة تمثل أولوية وطنية. ويمكن للأونكتاد أن يساعد في تحديد الفرص، كما تتسم أعمال الأمانة بأنها بالغة الفائدة في هذا الصدد. ويمكن للأونكتاد أيضا أن يمد يد التعاون التقني لعملية تسويق الصادرات والنهوض بها. ولكن بدون وجود مجتمع تصديري لا يمكن للتجارة أن تتم. ومن أجل ذلك، فإن السياسات الحكومية هي حاسمة الأهمية. ووجه دعوة إلى الفريق العامل بأن يولي هذه المهمة مزيدا من الاهتمام.

٥٧- وقالت ممثلة **بنغلاديش**، وهي تشير إلى الاقتراح الذي مؤداه قصر المناقشة فقط على الفرص التجارية، إنه ينبغي عدم تجاهل قضايا وصعوبات ومشاكل أخرى ذات صلة بالموضوع من أجل ايجاد نهج متوازن يؤدي إلى نتائج منطقية. وأضافت أنه ينبغي تشجيع المناقشة البناءة، فتوضع في الحسبان جميع الجوانب ذات الصلة من بنود جدول الأعمال، وذلك تحقيقا لصالح جميع المعنيين.

٥٨- وقال ممثل **المكسيك** إن الوثائق التي أعدت للاجتماع تشكل أساساً كافياً لإجراء مناقشات وتمثل تقدماً في إنجاز المهام المنوطة بالفريق العامل. واتفاق جولة أوروغواي الخاص بالزراعة يشكل اطاراً مناسباً لتحرير التجارة العالمية في المنتجات الزراعية. غير أنه رأى أنه من الضروري وجود تدابير متكاملة لتحقيق التحرير الكامل للتجارة. ومن الضروري، في هذا الصدد، أن تعمم على نطاق أوسع قوائم المنتجات التي تخضع لحصص تعريفية محددة من قبل المستوردين الرئيسيين، وأن يجري زيادة الجهود والدعم في مجال انضمام البلدان النامية غير الأعضاء إلى منظمة التجارة العالمية كي تتمكن هذه البلدان من التمتع بمنافع الاتفاق الخاص بالزراعة.

٥٩- وفيما يتعلق بقطاع المنسوجات، قال إن فرص الوصول إلى السوق سوف تزداد في أعقاب تنفيذ الاتفاق الخاص بالمنسوجات والملابس. ومع ذلك، رأى وجوب بذل مزيد من الجهود لزيادة الشفافية والضمان والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بامكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق العالمية للمنسوجات والملابس. وعلاوة على ذلك، رأى أنه من الضروري أيضاً تحسين الشروط المحددة في الجولة بغية تحسين إمكانية وصول المنتجات الصناعية إلى أسواق البلدان المتقدمة.

٦٠- وانتقل إلى البند ٤ من جدول الأعمال، فقال إن تدابير التكامل لصالح أقل البلدان نمواً ضرورية للحليولة دون أن تؤدي نتائج الجولة إلى مفاقمة الظروف الاقتصادية غير المستقرة في هذه البلدان. وينبغي اعتماد تدابير ملموسة لتمكين هذه البلدان من المنافسة في الأسواق العالمية، وذلك من خلال الاستفادة من الامكانيات التي توفرها المعاملة التفضيلية السارية حاليا. وينبغي تقديم مساعدة تقنية إلى أقل البلدان نموا بغية تمكينها من المشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية والمقبلة لكي تستطيع الاستفادة من المنافع المستمدة من تحسين نظام التجارة المتعدد الأطراف. وأيد الرأي القائل بوجوب مراقبة حالة أقل البلدان نمواً عن كثب للتمكين من اجراء تقييم أدق لآثار تنفيذ الجولة على هذه البلدان. والدراسات القطرية مناسِبة لهذا الغرض.

٦١- وختم كلمته قائلاً إنه ينبغي للفريق العامل أن يضع في اعتباره الأعمال التي تضطلع بها منظمات دولية أخرى. ومن المناسب في هذا الصدد تحليل نتائج الاجتماع الأخير الرفيع المستوى المعني ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا والذي عُقد في نيويورك.

٦٢- وقال ممثل هنغاريا إن ولاية الفريق العامل هي نص تفاوضي محدد بشكل معقول في تعريف الاحتياجات المشتركة للدول الأعضاء في الأونكتاد. وقال إنه لذلك مندهش من أن الأمانة لم تركز على تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي في الوثيقة TD/B/W.8/2. وقال إنه على الرغم من أن وفده يشترك في تقييم جولة أوروغواي الذي أعرب عنه ممثلو استراليا ونيوزيلندا وأوروغواي، باسم البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب (MERCOSUE) وشيلي، فإن أحد دواعي القلق هو أن الأمانة قد قيمت الاتفاقات وخلصت إلى استنتاجات عامة واقترحت مزيدا من الأعمال للأونكتاد وأوردت بيانات سياسة عامة بشأن نتائج الجولة. واقترحت الأمانة أيضا اشتراك الأونكتاد في الإشراف على تنفيذ وتفسير هذه الاتفاقات. وقال إن هذه المهام تخرج عن ولاية الفريق العامل، إذا وُضعت في الاعتبار المداولات السابقة للمجلس والأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع، وأن معظم هذه المهام قد استُبعد حتى من ولاية الأونكتاد.

٦٣- وأخيرا، قرأ من الفقرة ٩٠ من التقرير التي تنص على أن "... البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما من بينها أقل البلدان نموا، قد تفتقر إلى القدرة المؤسسية والإدارية على تعيين الفرص المحددة على الصعيد القطري وتقييم أثر الإجراءات المتخذة في إطار هذه الاتفاقات"، فقال إن الأمانة يبدو أنها تستخدم مصطلحات جديدة في معرض إشارتها إلى "الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما من بينها أقل البلدان نموا". وقد حُددت التغطية الجغرافية للتقرير تحديدا جيدا في الاختصاصات. وقال إنه يعترض أيضا بقوة على كون التقرير يشكك، فيما يبدو، في القدرة المؤسسية والإدارية لبلدان مثل بلده هو على تعيين الفرص المحددة الناشئة عن جولة أوروغواي وعلى تقييم أثر الإجراءات المتخذة في إطار الاتفاقات المعنية.

٦٤- وقال ممثل مصر أنه لا يتفق مع الرأي الذي أعرب عنه ممثل الاتحاد الأوروبي ومفاده أن اختصاصات الفريق العامل تقصر نطاق أعماله على "اتخاذ قرارات بشأن تدابير لصالح أقل البلدان نموا" المشار إليه في الاختصاصات على أنه "اتخاذ قرارات بشأن الأحكام الخاصة". وقال إن هذا الأسلوب قد يكون غامضا أو غير دقيق، ولكن حتى إذا كانت الإشارة المقصودة هي إلى هذا القرار المحدد، فإنه يعتقد أن من الصعب تناوله دون تناول شتى اتفاقات جولة أوروغواي، بالنظر إلى أن هذا القرار يشير في مواضع شتى إلى الأحكام الخاصة الممنوحة لأقل البلدان نموا. وقال إنه لا يتفق أيضا مع رأي الاتحاد الأوروبي ومؤداه أنه ينبغي للفريق أن يركز مناقشاته على الآثار الإيجابية للجولة. وأضاف أن اتفاقات جولة أوروغواي سارية وأنه بالنظر إلى أنها معقدة تماما، فإنه ينبغي للفريق العامل أن يركز على كيفية تنفيذ هذه الاتفاقات، وعلى كيفية الاستفادة القصوى منها وكيف يمكن للبلدان النامية أن تتناول على أفضل نحو الفترات الانتقالية.

٦٥- وأشار ممثل بنغلاديش، وهو يتحدث باسم أقل البلدان نمواً، إلى أن اتفاقات جولة أوروغواي سيكون لها في الأجل الطويل أثر على الاقتصاد العالمي بأسره، وإن كانت بعض البلدان ستواجه مشقة أكبر من غيرها. ومما يؤسف له أن أقل البلدان نموا، بسبب أوجه النقص الهيكلية لديها، هي أقل ما تكون تأهيلا لتذليل هذه الصعوبات. وأضاف أن من رأيه أن وثيقة الأمانة TD/B/WG.8/3 قد صورت الحالة بدقة، وإن كان يمكن إضافة مادة أكبر للمزيد من التحليل دون التوصل إلى استنتاجات مختلفة اختلافا كبيرا. وأكد على أن أقل البلدان نموا قد خطت خطوة كبيرة في الالتحاق بنظام التجارة الدولي وأنها ستجني دون شك فوائد من نظام ما بعد جولة أوروغواي؛ ولكنها تحتاج، من أجل مواجهة المنافسة العالمية، إلى دعم المجتمع الدولي بغية التغلب على أوجه النقص في الهياكل الأساسية. وهذا يشمل تنمية الموارد البشرية والقدرات التصديرية في قطاعات الخدمات.

٦٦- ومضى قائلا إن خروج أقل البلدان نموا بنجاح من شرك الفقر سيكون مفيدا على نحو متساو لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة لأن من شأنه أن يوجد أسواقا تصديرية جذابة جديدة. وينبغي أن تؤدي جهود الأمانة إلى جعل أقل البلدان نموا أفضل استعدادا لتحسين أدائها التجاري. وأضاف أن الاقتراحات المقدمة في الفقرتين ٦٥ و٦٧ من وثيقة الأمانة ينبغي تنفيذها بالكامل، بما في ذلك الاقتراح المتعلق بـ "شبكة الأمان".

٦٧- وأشار ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة إلى البند ٤ فذكر أن الحالة التي تواجهها أقل البلدان نموا تتطلب اهتماما خاصا وتدابير إيجابية بغية تيسير زيادة فرصها التجارية. وأشار إلى أن بعض اتفاقات جولة أوروغواي تسمح لأقل البلدان نموا بفترة زمنية أطول تحقق الامتثال خلالها. بيد أن هذه الفترة قصيرة نسبيا بالمقارنة مع الوقت المطلوب لبناء الهياكل الأساسية الكافية للإنتاج والتصدير. وهذا يصدق بوجه خاص على القدرات المؤسسية والقدرات الخاصة بالموارد البشرية التي يتعين إيجادها قبل أن يمكن لأقل البلدان نموا أن تستفيد من الأحكام ذات الصلة الواردة في الاتفاقات. وأضاف أن تنفيذ القرار المتعلق بالتدابير الموضوعة لصالح أقل البلدان نموا سيعتمد إلى حد كبير على الإرادة السياسية وعلى الرصد المستمر، كما سيعتمد على تقديم مساعدة تقنية مناسبة إلى أقل البلدان نموا.

٦٨- وأضاف أنه ينبغي للفريق العامل أن يضع في الحسبان جميع المجالات التي حددتها أمانة الأونكتاد نظرا إلى أوجه التعقيد التي ينطوي عليها نظام التجارة الدولي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتطوير الموارد البشرية في أقل البلدان نموا لتمكينها من التعامل مع البيئة التجارية التنافسية والتكنولوجيات الجديدة

والتحديات الأخرى الآخذة في الظهور. وفيما يتعلق بإجراءات المتابعة المناسبة، ذكر الحاجة إلى تكملة التقييم الشامل لأثر نتائج جولة أوروغواي بتقييمات قطرية فردية كيما يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير مستهدفة، وإلى الرصد المستمر للأثر الفعلي لاتفاقات جولة أوروغواي على أقل البلدان نموا. وأعرب عن أمله أيضا في أن يسهم الأونكتاد التاسع في ترجمة قرار اجتماع مراكش الوزاري بشأن أقل البلدان نموا إلى إجراءات ملموسة.

مداولات الجلسة العامة الختامية

٦٩- قام **الرئيس**، في الجلسة (الختامية) السادسة للفريق العامل المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بعرض موجز الرئيس لمناقشات الفريق. ولاحظ وهو يفعل ذلك أن المكتب قد أوصى بأن تأخذ نتيجة أعمال الدورة الأولى للفريق العامل المخصص شكل موجز للرئيس، على أن يكون مفهوماً أن نتائج مناقشات الفريق العامل بشأن جميع البنود الموضوعية في دورتيه سترد في شكل استنتاجات و/أو توصيات متفق عليها للفريق وتُدرَج في تقريره النهائي الذي سيُعتمد بحلول نهاية الدورة الثانية والأخيرة.

٧٠- وقال ممثل **اليابان** إن موجز الرئيس لا يعكس بالكامل عدداً من النقاط التي يعتقد أنه تم الاتفاق عليها في المكتب.

٧١- ولاحظ ممثل **سويسرا** أن موجز الرئيس ليس ملزماً للوفود. وأضاف أن لدى وفده مشاكل خاصة فيما يتعلق بالفقرة ١٠ من الموجز وأنه لن يكون في وضع يسمح له بقبول الموجز كأساس للنظر مستقبلاً في أي مقترحات قد تُستمد من ذلك النص.

٧٢- وقال ممثل **بنغلاديش**، وهو يتحدث باسم **أقل البلدان نمواً**، إن هذه البلدان قد قررت قبول موجز الرئيس كحل توفيقي وإنها لذلك مندهشة للغاية لكون بعض الوفود تثير اعتراضات، وخاصة فيما يتعلق بالفقرة ١٠، التي تم الاتفاق على عناصرها في استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، وهو الاستعراض الذي تم إكماله قبل فترة وجيزة في نيويورك. ومن شأن إعادة فتح مناقشة مسائل موضوعية الآن أن يثير صعوبات.

٧٣- وقال ممثل **اثيوبيا** إن هذه اللحظة ليست مناسبة لتناول مسائل موضوعية. وكان موجز الرئيس سيكون أكثر فائدة إذا لم يقم الاتحاد الأوروبي واليابان منذ لحظة البداية بمعارضة اقتراحات كانت ستحقق ليس فقط مصلحة أقل البلدان نمواً ولكن أيضا مصلحة جميع البلدان.

٧٤- وقال ممثل **الاتحاد الأوروبي** إن مناقشات الفريق العامل قد سلطت الأضواء على أنه يوجد خلاف فيما بين أعضاء الفريق حول هدف الفريق. وأضاف أن مجلس التجارة والتنمية قد وافق على اختصاصات الفريق وأنه ينبغي للجميع أن يحترموها. وأوضح أنه عندما قرر الاتحاد الأوروبي الاشتراك في الفريق فإنه قد فعل ذلك على أساس أن من المفهوم أن الفريق سيكرس وقته وجهوده لبرنامج عمله وليس لأي شيء آخر. ومما يؤسف له أن مناقشات الفريق قد وُجّهت منذ البداية نحو قضايا لم يوافق الاتحاد الأوروبي على مناقشتها في الفريق. فقد كُرسّت الدورة للنتائج السلبية التي قد تنشأ عن جولة أوروغواي، وبينما توجد في الواقع حاجة إلى بحث وتقييم هذه الآثار، فإن الفريق العامل ليس هو المحفل المناسب لذلك. بل إنه

يمكن أن تحدث آثار سلبية حتى إذا لم يُتَّخذ أي اجراء على الاطلاق، في حين أنه لا يمكن تحقيق آثار ايجابية إلا باغتنام الفرص الجديدة. وهكذا، فإنه اذا لم يتم القيام بأي شيء فإن الاحتمالات هي أن الآثار السلبية سترجح الآثار الايجابية، وهذا هو السبب في أن من المخيب للآمال أن نرى افتقاراً إلى الاهتمام بتعيين الآثار الايجابية. وقال إن موجز الرئيس قد وُضع تحت مسؤولية الرئيس وحده ولذلك فإنه غير ملزم. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يوافق على استخدام الموجز كأساس للنظر في أي توصيات قد تشكل نتائج الدورة الثانية للفريق.

٧٥- وكرر ممثل **أوروغواي**، الذي تحدث باسم **البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب** ("ميركوسور": MERCOSUR) **وشيلي**، الإعراب عن تأييد هذه البلدان لأعمال الفريق العامل المخصص وأكد على الحاجة إلى الاضطلاع بولايته اضطلاعاً تاماً. وينبغي النظر إلى نتائج جولة أوروغواي، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق، على أنها تحدٍ ينبغي للبلدان النامية أن تتهيأ للاستجابة له على نحو كاف من أجل الاستفادة من الفرص الناشئة حديثاً.

٧٦- وأضاف أنه، فيما يتعلق بموجز الرئيس، تشير الفقرة ٤ إلى أن البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية يمكن منحها أولوية في تخصيص الصادرات المعانة. وهذه القضية تتطلب مزيداً من البحث الدقيق من أجل ضمان أن لا تصبح وسيلة لتجنب الالتزامات الواردة في جولة أوروغواي والمتعلقة بتخفيض إعانات التصدير الممنوحة. وعند تحليل حالة البلدان المستوردة الصافية للأغذية، يجب أن تُوضع في الحسبان مصالح البلدان النامية المصدرة للأغذية وذلك، في جملة أمور، بتجنب أي نوع من التشويه في تدفقاتها التجارية. وأوضح أن أي تحليل نظري لأثر الاتفاق على الزراعة يجب اجراؤه على أساس سليم لمنع الخلوص إلى أي استنتاجات غامضة.

٧٧- وأضاف أن موجز الرئيس يذكر قضايا معينة، منها مثلاً ما جاء في نهاية الفقرة ٥ وهو ما لا يوجد اتفاق بشأنه في شتى المحافل التي يجري فيها مناقشة هذه القضايا والتي ليس بوسع الفريق العامل نتيجة لذلك أن يصل إلى استنتاجات بشأنها تحظى بتوافق الآراء. وقال إنه يفهم في هذا الصدد أن موجز الرئيس لم يُقدَّم إلا تحت مسؤولية الرئيس نفسه وإن هدف الوصول إلى استنتاجات متفق عليها في الدورة الثانية يجب النظر إليه على أنه ممارسة منفصلة تقوم على نهج مختلف من الناحية النوعية.

٧٨- وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (الهند) إن من الواضح أن بعض أعضاء الفريق العامل المخصص لديهم تحفظات قوية بشأن الفائدة من الفريق وأنهم مصممون على قصر دور الفريق على مجرد التأمل الطوباوي الخيالي. وأوضح أن ولاية الفريق متوازنة بشكل دقيق وأنها لا تتيح مجالاً يذكر للتضخيم أو حتى للتفسير الواقعي، وأعلن، فيما يتعلق بأعمال الفريق في دورته الأولى، أن المجموعة الآسيوية يمكن أن تقبل، بموجز الرئيس.

٧٩- ومضى قائلاً إن اتفاقات جولة أوروغواي قد تم التوقيع عليها بحسن نية وبإحساس من الأمل. وتحقيقاً لهذه الآمال، يجب على الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على تبين كيف يمكن الاستفادة على أفضل نحو من الفرص الجديدة المستحدثة. وإذا كانت هذه الفرص الجديدة غير موجودة أو كان من المحتمل ألا تنشأ إلا في المستقبل البعيد، فإن راسمي سياسات البلدان النامية يجب أن يعرفوا ذلك بغية إعداد خططهم تبعاً لذلك. ويتعين أن تكون الفرص التجارية ذات معنى وأن يمكن بلوغها في حدود القدرات

المحدودة للبلدان النامية. فإذا لم تكن كذلك، فإن إمكانيات الاستفادة من اتفاقات جولة أوروغواي ستكون محدودة وستكون المسافة بعيدة بين الواحدة منها والأخرى. وتدرك البلدان النامية الحاجة المتزايدة إلى القدرة على المنافسة، ولكنه لا بد من بيئة دولية داعمة. وأشار إلى أن تقارير الأمانة تبين أن الفرص التجارية الجديدة، حتى مع وجودها، قد لا تكون متاحة جميعاً في الحال، وتتمثل مهمة الفريق في تعيين هذه الفرص وفي إبراز المعوقات بشكل كامل ونزيه.

٨٠- وأضاف قائلاً إن المجموعة الآسيوية، لهذا السبب، تتوقع من الأونكتاد، بخصوص الدورة الثانية للفريق العامل، أن يجري تقييماً لآثار جولة أوروغواي على جميع البلدان النامية، وأن يوفر تقييماً نوعياً للمكاسب والخسائر المعنية. ولا يمكن إلا للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية عن طريق دوره كمستودع جهابذة. وتحديد الفرص التجارية الجديدة ينبغي ألا يكون ممارسة في التمني، فمن المهم إدراك الجانب السلبي أيضا لتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي.

٨١- وقال ممثل **تايلند** إن من المخيب للآمال بعض الشيء أن موجز الرئيس لا يعكس وجهات نظر معينة طُرحت. وأوضح أن تايلند ترغب في الإعراب عن تحفظ خاص بشأن الجملة الأخيرة من الفقرة ٤ وفكرة أن البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية ينبغي منحها أولوية في تخصيص الصادرات المعانة. فالطريقة التي يتناول بها الفريق العامل هذه القضية يجب أن تدخل ضمن الإطار الملائم والمعالم الملائمة لاتفاقات جولة أوروغواي. وأي محاولة للانحراف عن الأهداف والمبادئ المحددة لمنظمة التجارة الدولية والتي وُضعت بغية حماية حقوق والتزامات جميع أعضاء هذه المنظمة - وليس فقط مجموعة بعينها من البلدان - لن تكون مقبولة لتايلند.

٨٢- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن موجز الرئيس لا يمكن أن يُستخدم كأساس لأي توصيات أو اجراءات قد يوافق عليها الفريق في دورته الثانية.

٨٣- وقال ممثل **النرويج** إن موجز الرئيس يمثل ملاحظات شخصية ولا يمكن أن يُستخدم كأساس لإجراءات أو توصيات يتخذها الفريق مستقبلاً. ويكون من المفيد أن يركز الفريق العامل تركيزاً أكبر على النتائج الايجابية لعقد اتفاقات جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية على البلدان النامية. وأوضح أن الآثار السلبية يُحتمل أن تحدث إذا لم يجر التصدي في الحال لأسباب وجودها، ولكن النتائج الإيجابية لا يمكن أن تحدث إذا لم يجر السعي ينشاط وراء الفرص. وقال إن هذا هو الأساس المنطقي وراء قرار بلده بالإسهام بمبلغ ٢,٥ من ملايين الدولارات لصندوق تديره منظمة التجارة العالمية بغية مساعدة أقل البلدان نمواً بوجه خاص على الاشتراك في التجارة لما بعد جولة أوروغواي وفي منظمة التجارة العالمية.

٨٤- وقال ممثل **استراليا** إن من المهم ألا يغيب عن البال السبب الذي دعا إلى إنشاء الفريق العامل، ألا وهو تعيين الفرص التجارية الجديدة الناشئة نتيجة لجولة أوروغواي. فقد أنشأت جولة أوروغواي مجموعة جديدة من الاتفاقات ومنظمة جديدة، وإنه ليس بوسع الأونكتاد أن يفعل شيئاً لنقض هذه الاتفاقات. كذلك فإنه لا جدوي من محاولة توقع شيء قد لا يحدث. وأخيراً، فإن موجز الرئيس هو سِجل للدورة ولا يمثل أساساً لأي أحداث مستقبلية.

٨٥- وقال ممثل **بنغلاديش**، وهو يتحدث باسم **أقل البلدان نموا**، إن كثيراً من أعضاء الفريق العامل يدركون فيما يبدو خلفية اتفاقات جولة أوروغواي. فقد وافق واضعو اتفاقات جولة أوروغواي على ايراد أحكام خاصة لصالح أقل البلدان نمواً وذلك على وجه التحديد لأنهم شعروا أن هذه البلدان ستواجه مشاكل فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات. وأضاف أنه مما يؤمل فيه أن يتمكن الفريق العامل من المضي في عمله على أساس موجز الرئيس في دورته القادمة، وأنه واثق من أن الفريق العامل سيتمكن من التوصل إلى تفاهم طيب في تلك الدورة.

٨٦- وقال ممثل **الصين** إنه بالنظر إلى أن التجارة في غاية الأهمية للبلدان النامية، فإن تعيين الفرص التجارية الجديدة ليس مجرد ممارسة فكرية؛ بل هو يمثل فرصة حقيقية لتحقيق شيء ملموس. والسؤال العملي هو: هل توجد أي فرص جديدة، وإذا كان ذلك كذلك فكيف يمكن للبلدان النامية أن تستفيد منها على أفضل نحو.

الاجراء الذي اتخذه الفريق العامل المخصص

٨٧- أحاط الفريق العامل المخصص علماً بموجز الرئيس وقرر إرفاقه بتقريره (للاطلاع على نص الموجز، انظر المرفق الأول).

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٨٨ افتتح الأمين العام للأونكتاد، السيد ر. ريكوبيرو، الدورة الأولى للفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في قصر الأمم، بجنيف. (للاطلاع على البيان الافتتاحي الذي أدلى به الأمين العام، انظر المقدمة).

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٨٩- انتخب الفريق العامل المخصص في جلسته العامة الأولى (الافتتاحية)، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أعضاء مكتبه كما يلي:

الرئيس:	السيد سيونغ هو	(جمهورية كوريا)
نواب الرئيس:	السيد م. زيوداي ميكائيل	(اثيوبيا)
	السيدة ف. فونسيكا	(فنزويلا)
	السيد و. بروديوارسيتو	(اندونيسيا)
	السيدة ج. رايت	(المملكة المتحدة)
	السيد س. ميكنيفيتش	(بيلاروس)
المقرر:	السيد م. نيشيوكا	(اليابان)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٩٠- في الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً للدورة الأولى، أقر الفريق العامل المخصص أيضا جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة (TD/B/WG.8/1). وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي في قطاعات وأسواق مختارة

٤- تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا كما هو وارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للفريق العامل المخصص

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص إلى مجلس التجارة والتنمية

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للفريق العامل المخصص

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٩١- وافق الفريق العامل المخصص، في جلسته العامة (الختامية) السادسة المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته الثانية (TD/B/WG.8/L.2). (وللاطلاع على جدول الأعمال المؤقت، انظر المرفق الثاني).

هاء - اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٩٢- اعتمد الفريق العامل المخصص، أيضاً في جلسته العامة السادسة، مشروع تقريره عن دورته الأولى، رهناً بأي تغييرات قد ترغب الوفود في إدخالها على موجزات بياناتها، وأذن للمقرر بإكمال نص التقرير في ضوء مداولات الجلسة الختامية.

المرفق الأول

موجز الرئيس*

١- اجتمع الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد، في دورته الأولى، في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ووفقاً لاختصاصات الفريق وللاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الحادية والأربعين (الجزء الأول) لمجلس التجارة والتنمية، كرس الفريق العامل المخصص اهتمامه في دورته الأولى لكل من: '١' تعيين الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي في قطاعات (أي الزراعة، والمنسوجات والملابس، ومنتجات صناعية أخرى) وأسواق مختارة (البند ٣ من جدول الأعمال)؛ و'٢' تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً كما هو وارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي (البند ٤ من جدول الأعمال).

٢- وقد انعكست القضايا التي نظر فيها الفريق العامل في تقارير الأمانة التالية: الوثائق TD/B/WG.8/2 وAdd.1 وUNCTAD/ITD/16 المتعلقة بالزراعة، والوثيقة UNCTAD/ITD/17 المتعلقة بالمنسوجات والملابس، والوثائق UNCTAD/ITD/Misc.37 وTD/B/WG.8/3 وAdd.1. وقد استفاد الفريق أيضاً من مساهمات خبراء موفدين من منظمات دولية ذات صلة ومن مؤسسات أخرى دُعيت لتبادل آرائها مع الفريق. وقد دُعم هذا التحليل بعرض لقاعدة بيانات "ترنيز: TRAINS" (نظام تحليل ومعلومات التجارة) التي تسمح بتحديد أكثر تفصيلاً للفرص المتاحة على مستوى خط التعريفات.

٣- وسلم الفريق العامل المخصص، في مناقشته التي دارت في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، بأن نتائج جولة أوروغواي تتيح زيادة محددة وهامة في الفرص التجارية العالمية، بما في ذلك في كثير من القطاعات، زراعية وصناعية على السواء، لها أهمية للبلدان النامية. وإن تحويل الحواجز غير التعريفية إلى معدلات تعريفية وتثبيت جميع معدلات التعريفة في القطاع الزراعي، بالاقتران مع تخفيض اعانات التصدير والدعم المحلي، إنما تشكل جميعاً تعهداً ملزماً بالتجميد والعدول وتوفر أساساً متيناً لمواصلة العملية المؤدية إلى تحقيق اقتصاد زراعي عالمي مفتوح وقائم على السوق. وفضلاً عن ذلك، فإن اتفاق المنسوجات والملابس يتيح آلية للالغاء التدريجي، ضمن اطار زمني محدد على فترة عشر سنوات، لنظام ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف وهو نظام تمييزي وتقييدي شوه التجارة العالمية في المنسوجات والملابس لأكثر من ثلاثة عقود. وقد دُعِم التأثير الإيجابي الطويل الأجل لهذه الالتزامات بفعل تعزيز الضوابط المتعددة الأطراف المتعلقة باستخدام التدابير غير التعريفية وإزالة تدابير "المنطقة الرمادية" بموجب اتفاق الضمانات.

٤- بيد أن أي تقييم للكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية وللبلدان المهتمة التي تمر بمرحلة انتقالية أن تستفيد من الفرص الاجمالية يتعين أن يضع في الحسبان عدداً من العناصر. وهذه تشمل تخفيضات في التعريفة أقل من المتوسط، ومستويات الذروة في التعريفات، وتصاعداً في التعريفات في عدد من

---

* للاطلاع على مداولات الجلسة العامة الختامية، انظر الفقرات ٦٩ - ٨٧ من التقرير.

القطاعات ذات الأهمية للبلدان النامية، ومعدلات تعريفات مرتفعة ارتفاعاً مانعاً في تلك المنتجات الزراعية الخاضعة للتعريفات، وتأجيل إدماج المنسوجات ومنتجات الملابس ذات الأهمية للبلدان النامية في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ إلى مرحلة متأخرة جداً. وإن نظام الحصص التعريفية هو والالتزامات المتعلقة بتخفيض الدعم المحلي وإعانات التصدير في القطاع الزراعي، وبرنامج دمج المنسوجات والملابس، تترك جميعها مجالاً كبيراً للمناورة أمام الحكومات في تنفيذ التزاماتها. ويمكن تدعيم فرص البلدان النامية إذا طُبقت تدابير السياسات بطريقة متحررة، في إطار معالم الالتزامات. وعلى سبيل المثال، فإن آليات تخصيص الحصص التعريفية ينبغي تطبيقها بطريقة منصفة وشفافة، كما أن أحكام الضمانات ينبغي تطبيقها بإحجام، كما ينبغي منح البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية أولوية في تخصيص الصادرات المعانة.

٥- أما غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية فهم وإن كانوا قد يستفيدون أيضاً من التخفيضات في التعريفات، سيواجهون صعوبات كبيرة اذا استُبعدوا من نظام الحصص التعريفية في الزراعة ومن برنامج دمج المنسوجات والملابس.

٦- وإن التحليل المستمر للفرص التجارية التي تتاح بفعل التخفيضات التعريفية وبفعل تشغيل الآليات التي ينص عليها الاتفاق المتعلق بالزراعة واتفاق المنسوجات والملابس هو أمر ضروري إذا كان للبلدان النامية وللبلدان المهتمة التي تمر بمرحلة انتقالية أن تستفيد من هذه الفرص استفادة كاملة. ولذلك، ينبغي إيلاء اهتمام دقيق للتفاصيل العملية لتنفيذ هذه الاتفاقات.

٧- ومن أجل تعيين الفرص التجارية بطريقة أكثر تحديداً، يلزم بذل جهد اضافي أكبر لربط تنازلات البلدان المتقدمة بالقدرة على العرض وبالمصالح التصديرية للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً، بغية تمكينها من الاستفادة من هذه الفرص. وينبغي أن تبحث الدراسات اتفاقات أخرى مثل اتفاقات الإصحاح وصحة النباتات والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاق التجارة في الخدمات (الاتفاق العام للتجارة في الخدمات).

٨- وبالاضافة إلى عملية التحليل المذكورة أعلاه، يلزم تقديم مساعدة تقنية على الصعيد القطري بغية مساعدة آحاد البلدان على الاستفادة بالكامل من الفرص التي تتيحها اتفاقات جولة أورغواي، بما في ذلك تعزيز قدراتها المؤسسية والادارية. وينبغي مساعدة البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في عملية الانضمام إلى المنظمة . وقد لوحظ في هذا الصدد أن ممثل سويسرا قد أعلن عزم حكومته على استضافة حلقة دراسية خاصة في الشهر التالي (٢٣ - ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥) في إطار الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع. والهدف من هذه الحلقة الدراسية هو تعيين احتياجات التعاون التقني المطلوبة في إثر اختتام جولة أوروغواي وتعزيز تعاون المنظمات الدولية ذات الصلة في تصور وتحقيق هذه المساعدة.

٩- وفي المناقشة التي أُجريت في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، عرضت الأمانة وممثلو منظمات دولية أخرى على الفريق العامل المخصص عدداً من الاستنتاجات المختلفة فيما يتعلق بتأثير اتفاقات جولة أوروغواي على أسعار المواد الغذائية التي تستوردها البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وأقل البلدان نمواً. وأُعرب عن رأي مفاده أن هذه القضية تخرج عن نطاق ولاية الفريق العامل المخصص، كما هي

محددة في الفقرة ٣ من اختصاصاته. ورأى آخرون أن من الضروري تقييم الصعوبات التي تواجه أقل البلدان نمواً على أساس التحليل الدقيق والسليم والإسهاب في عرض التدابير العلاجية المتوخاة في قرار مراكش بمزيد من التفصيل بغية ترجمتها إلى عمل ملموس.

١٠- وركزت المناقشات أيضاً على الاجراءات الممكنة، بوصفها عناصر مكونة لمجموعة شاملة من تدابير "شبكة أمان"، والتي يمكن اتخاذها لمساعدة أقل البلدان نمواً على مواجهة مشاكل التكيف مع النظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي، ولتجنب مزيد من التهميش. ولوحظ أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً قد اختُتم تواً في نيويورك وأن نتائجه تتصل اتصالاً مباشراً بأعمال الفريق العامل المخصص في إطار هذا البند. ويمكن إدراج عناصر هذه النتائج في التقرير الختامي للفريق. وهذه العناصر تشمل الحاجة: إلى موارد مالية مطلوبة لتعزيز القدرات التصديرية، وإلى تنمية المهارات والتغلب على أوجه القصور الهيكلية؛ وإلى التطبيق المرن للأحكام المتعلقة بمكافحة الإغراق وبالرسوم التعويضية، وتدابير الضمان وقواعد المنشأ؛ وتقرير معاملة أكثر مواتاة من حيث إمكانية الوصول إلى الأسواق في مجال المنسوجات وفي تحسين نظام الأفضليات المعمم؛ وتيسير تصدير القوى العاملة؛ والمعونة المالية، واتخاذ تدابير لتحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا وتقديم المساعدة لاستحداث مخططات حوافز بغية النهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا.

١١- وأُشير إلى أن الأعمال الأخرى التي يمكن الاضطلاع بها في الأونكتاد لمساعدة أقل البلدان نمواً في هذا الصدد يمكن أن تركز على كل من تعيين الفرص المتاحة وترجمة الأحكام الخاصة المقررة لصالح هذه البلدان إلى عمل ملموس، وكذلك على استنباط سياسات حكومية ملائمة تهدف إلى إنشاء "مجتمع تصديري" يمكن أن يستفيد من هذه الفرص. وثمة حاجة أيضاً إلى تقديم المساعدة في تعزيز القدرات المؤسسية والتفاوضية والموارد البشرية لهذه البلدان.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية
للفريق العامل المخصص

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- تحسين فهم الآثار المترتبة على القواعد الجديدة المشتقة من اتفاقات جولة أوروغواي ومتابعتها، وتحديد مجالات وكيفية مساعدة البلدان المعنية النامية منها وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على القيام بما يلي:

(أ) الاستفادة من الأحكام الخاصة للوثيقة الختامية التي تنص على معاملة متمايزة وأكثر مؤاتاة؛

(ب) تنفيذ الالتزامات المتعهد بها والاستفادة منها.

٣- تحديد المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التعاون التقني

٤- مسائل أخرى

٥- اعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المخصص إلى الدورة الخاصة لمجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

العضوية والحضور[أ]

١- مـُثلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	السويد
اثيوبيا	سويسرا
أذربيجان	شيلي
الأرجنتين	الصين
استراليا	العراق
المانيا	غانا
اندونيسيا	فرنسا
ايران (جمهورية- الاسلامية)	الفلبين
ايطاليا	فنزويلا
البرازيل	فنلندا
بنغلاديش	فييت نام
بنما	كوبا
بولندا	كوستاريكا
بيرو	كولومبيا
بيلاروس	كينيا
تايلند	لبنان
تركيا	ماليزيا
تونس	مدغشقر
جامايكا	مصر
الجزائر	المكسيك
الجمهورية التشيكية	المملكةالمتحدة لبريطانياالعظمى
جمهورية تنزانيا المتحدة	وايرلنداالشمالية
جمهورية كوريا	النرويج
جمهورية كوريا الشعبية	النمسا
الديمقراطية	نيجيريا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية	الهند
السابقة	هندوراس
سري لانكا	هولندا
سلوفاكيا	الولايات المتحدة الأمريكية
سنغافورة	اليابان
السودان	اليونان

٢ - ومـُثلت الدول الأخرى التالية الأعضاء في الأونكتاد بمراقبين في الدورة:

اسبانيا	السلفادور
اكوادور	قطر
أنغولا	موريشيوس
بوليفيا	نيبال
ترينيداد وتوباغو	نيكاراغوا
جنوب أفريقيا	

(أ) للاطلاع على قائمة المشتركين، أنظر الوثيقة TD/B/WG.8/INF.1.

٣- ومـُثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ومـُثلت في الدورة أيضا منظمة التجارة العالمية.

ومـُثل في الدورة أيضاً مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات.

٤- ومـُثلت في الدورة كذلك المنظمات الحكومية الدولية التالية:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
منظمة العمل العربية
المجتمع الكاريبي
أمانة الكومنولث
الجماعة الأوروبية
جامعة الدول العربية
منظمة الوحدة الافريقية

٥- ومـُثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

غرفة التجارة الدولية
المجلس الدولي للقانون البيئي
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة.

الخبراء

السيد ب. كوناندرياس، اقتصادي أقدم، شعبة السلع الأساسية والتجارة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

السيدة ب. سورسا، صندوق النقد الدولي

السيدة بيلينيني، منظمة التجارة العالمية.

- - - - -